

ملخص تنفيذي

لقد نجح الاقتصاد المصري في تحقيق معدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وصلت في المتوسط إلى ٧٪ خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ومن أهم العوامل التي ساعدت على تحسن الأداء الاقتصادي خلال هذه الفترة تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي، والاندماج المتزايد للسوق المصري في الاقتصاد العالمي مدعوماً بالظروف الخارجية المواتية.

وتطبقاً للعمليات المبدئية الصادرة من الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة^٢ عن العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨، فقد استقرت نسبة العجز الكلي^٣ الى الناتج المحلي الاجمالي عند ١٦,٩٪ ليبلغ ٧١,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٦١,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. أما عن نسبة العجز الأولي^٤ الى الناتج المحلي الاجمالي فقد ارتفعت بـ ٠,٦ نقطة مئوية لتبلغ ١٨,٨٪ خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ١٧,٢٪ خلال العام السابق.

فقد ارتفعت جملة الإيرادات والمنح خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بنسبة بلغت ٢٧,٦٪ لتصل إلى ٢٨٢,٥ مليار جنيه (٢٧,٢٪ من الناتج المحلي). فمن ناحية، إرتفعت الإيرادات الضريبية بـ ١٩٪ لتسجل ١٦٣,٢ مليار جنيه. كما إرتفعت الإيرادات غير الضريبية إرتفاعاً ملحوظاً وصلت نسبته إلى ٤١,٧٪ لتسجل ١١٩,٣ مليار جنيه. وتشير البيانات التفصيلية إلى إرتفاع الإيرادات الضريبية مدفوعة بالإرتفاع في حصيله الضرائب على الدخل إلى ١٩,٧٪ إلى ٨٠,١ مليار جنيه. ويرجع ارتفاع حصيله الضرائب على الدخل إلى ارتفاع حصيله الضرائب على الشركات بنسبة ١٨,٧٪ لتحقق ٦٦ مليار جنيه. بالإضافة إلى ارتفاع حصيله الضرائب على الأفراد بنسبة ٢٤,٣٪ لتحقق ١٤,٣ مليار جنيه. وذلك بالإضافة إلى ارتفاع حصيله الضرائب على السلع والخدمات بنسبة ٢٥,٩٪ لتحقق ٦٢,٧ مليار جنيه. وعلى الجانب الآخر ارتفعت الضرائب على التجارة الدولية بنسبة ٠,٥٪ فقط لتحقق ١٤,١ مليار جنيه.

أما عن الإيرادات غير الضريبية، فقد ارتفعت قيمة الإيرادات من المنح خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بأكثر من خمسة أمثالها لتصل إلى حوالي ٨ مليار جنيه مقارنة بـ ١,٥ مليار جنيه خلال العام السابق. وارتفعت أيضاً الإيرادات الأخرى^٥ بنسبة ٣٤,٥٪ لتصل إلى ١١١,٣ مليار جنيه خلال ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ٨٢,٧ مليار جنيه خلال العام السابق.

على الجانب الآخر، ارتفعت جملة المصروفات بنسبة ٢٤,٥٪ خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى ٣٥١,٥ مليار جنيه (٣٣,٨٪ من الناتج المحلي) مقارنة بنحو ٢٨٢,٣ مليار جنيه (٣١,٥٪ من الناتج المحلي) خلال العام السابق. ويرجع ذلك بصفة أساسية الى زيادة مصروفات الدعم بنحو ١١,٤٪ لتصل إلى ٩٣,٨ مليار جنيه. بالإضافة إلى ارتفاع قيمة المزايا الاجتماعية بأكثر من سبعة أمثال قيمتها المحققة خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ لتصل إلى ٢٨,٧ مليار جنيه ٥ خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ٤,١ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. كما ارتفعت الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ٢١,٢٪ لتصل إلى ٧٦,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٦٢,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وكذلك مدفوعات الفوائد ارتفعت بـ ٤,٥٪ إلى ٥٢,٨ مليار جنيه. كما ارتفعت مصروفات شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ٢٧٪ إلى ٤٣,٤ مليار جنيه. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى قيام الحكومة بتطبيق حزمة مالية لتحفيز الطلب المحلي وذلك للحد من التباطؤ المتوقع في معدلات النمو الإقتصادي وزيادة معدلات البطالة.

وتشير بيانات الموازنة العامة عن الفترة يوليو-سبتمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ارتفاع العجز الكلي بـ ٠,٨ نقطة مئوية لتبلغ نسبته ٣٪ من الناتج المحلي ليسجل ٣٥ مليار جنيه. مقارنة بـ ٢٢,٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويرجع الإرتفاع في نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى إنخفاض الإيرادات الكلية بشكل ملحوظ بالإضافة إلى الإرتفاع المعتدل في المصروفات العامة وذلك في ضوء تباطؤ النشاط الإقتصادي المحلي وتداعيات الأزمة المالية العالمية. كذلك ارتفعت نسبة العجز الأولي بـ ٠,٤ نقطة مئوية لتصل إلى ١,٤٪ من الناتج المحلي خلال فترة الدراسة مقارنة بـ ١٪ خلال الفترة يوليو-سبتمبر من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

٢ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهيئات الخدمية العامة.
٣ الإيرادات الحكومية مطروحاً منها المصروفات، ومضافاً إليها صافي حيازة الأصول المالية.
٤ العجز الكلي بعد إستبعاد الفوائد المدفوعة.
٥ تعكس الزيادة الملحوظة في كل من الإيرادات الأخرى (جانب الإيرادات) والمزايا الاجتماعية (جانب المصروفات) أثر التسوية التي تمت بين الموازنة وصناديق المعاشات.

وتشير البيانات المبدئية الصادرة حديثاً عن وزارة التنمية الإقتصادية (بأسعار السوق) خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى تباطؤ النشاط الإقتصادي متأثراً بالأزمة المالية العالمية وما تبعها من تباطؤ في حركة التجارة الدولية والتدفقات المالية الدولية. فقد سجل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق ٤,٧٪ خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ٧,٢٪ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وبالرغم من إنخفاض معدل نمو الناتج المحلي المحقق مقارنة بالعام السابق إلا أنه قد فاق التوقعات السائدة في السوق المصري مع بداية الأزمة المالية العالمية. ويرجع ذلك الى صمود الإستهلاك المحلي النهائي ما عوض جزئياً الإنخفاض الشديد في الإستثمارات الخاصة.

وقد استقر نسبياً معدل نمو الإستهلاك النهائي خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ حيث بلغ ٥٪ مقارنة بـ ٥,٢٪ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وتجدر الإشارة إلى أن معدل نمو الإستهلاك الخاص قد تراجع ليسجل ٤,٥٪ مقارنة بـ ٥,٧٪ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. في حين إرتفع معدل نمو الإستهلاك العام ليسجل ٧,٩٪ مقارنة بـ ٢,١٪ في العام المالي السابق. كذلك إنخفض معدل نمو الانفاق الإستهلاكي خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ وذلك متأثراً بإنخفاض الإستثمارات الخاصة مع بداية الأزمة المالية العالمية ليسجل ٩,١-٪ مقارنة بإرتفاع قدره ١٥,٥٪ خلال العام السابق.

وفي محاولة للحد من الآثار السلبية للأزمة الإقتصادية العالمية على الإقتصاد المحلي، فقد إتجهت الحكومة المصرية الى دعم قوى الطلب المحلي بإستخدام حزمة من الإجراءات المالية التوسعية خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ والتي بلغت تكلفتها ١٥ مليار جنيه. وقد تم توجيه مبلغ ١٠,٨ مليار منها نحو الإستثمارات العامة وبالأخص مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة. وبالإضافة الى ذلك تم ضخ ٢,٧ مليار جنيه في صورة مصروفات جارية أخرى، و الإستغناء عن مبلغ ١,٥ مليار جنيه كإيرادات محتملة نتيجة تخفيضات جمركية.

وفيما يخص معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج^١ فقد تباطأ ليصل إلى ٤,٧٪ خلال عام الدراسة مقابل معدل نمو قدره ٧,٢٪ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ومن الملاحظ أن هذا التراجع يرجع بصفة أساسية إلى تباطؤ كل من السياحة (معدل نمو حقيقي ١,٣٪. ٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي). والصناعات التحويلية (معدل نمو حقيقي ٣,٧٪. ١١,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي). قطاعات قناة السويس (تراجع معدل النمو الحقيقي بـ ٧,٢٪. ٣,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي). بينما استمرت قطاعات الإستخراجات (معدل نمو حقيقي ١,٤٪. ١,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي) والاتصالات (معدل نمو حقيقي ١,٤٪. ٣,٨٪ من الناتج المحلي) وتجارة الجملة والتجزئة (معدل نمو حقيقي ٥,٨٪. ١٠,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في تحقيق معدلات نمو مرتفعة نسبياً خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

وعلى جانب المؤشرات المالية، فقد شهد أداء الموازنة العامة للدولة تحسناً ملحوظاً خلال العامين المتتاليين ٢٠٠٧/٢٠٠٦ و ٢٠٠٨/٢٠٠٧، والذي استمر أيضاً خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩. حيث استقرت نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي عند ٦,٩٪، وذلك بالرغم من تعرض الإقتصاد المصري للارتفاع الحاد في الأسعار العالمية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بالإضافة إلى تعرضه لاحقاً إلى آثار الجولة الثانية للأزمة المالية العالمية. وفيما يخص إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة للدولة (محلي وخارجي) فقد استقرت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ عند ٨١٪ وذلك مقارنة بالمعدلات المحققة خلال السنة المالية السابقة، وذلك بالرغم من قيام البنك المركزي بإعادة تبويب ٤,٣ مليار دولار في سبتمبر ٢٠٠٨ ضمن الدين الخارجي للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلي بدلاً من مديونيات "القطاعات الأخرى"، مع العلم أنه إذا تم استثناء أثر هذه

١ تم حساب معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بإستخدام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ كسنة أساس.

الحلى لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة الى إرتفاع الدين المجمع لبنك الإستثمار القومي بما يقرب من ٦ مليارات جنيه فى نهاية يونيو ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

وبالمثل فقد بلغ إجمالي الدين العام الحلى ٦٤٠,٦ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (٦١,٧ من الناحج الحلى) مقابل ٥٣٧,٦ مليار جنيه (٦٠ من الناحج الحلى) فى نهاية يونيو ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وبلغ صافى الدين العام الحلى ٤٧٢,٨ مليار جنيه (٤٥,٥ ٪ إلى الناحج الحلى) مقابل ٣٨٧,١ مليار جنيه (٤٣,٢ ٪ إلى الناحج الحلى) فى نهاية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ويجدر الإشارة إلى أن رصيد الدين المستحق على الهيئات الإقتصادية قد اتسم بالإستقرار خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ وبالتالي فإن الزيادة المحققة فى رصيد إجمالي الدين العام الحلى ترجع فى الأساس إلى إرتفاع الدين المجمع للحكومة العامة.

وفيما يخص خدمة الدين الحلى لأجهزة الموازنة العامة للدولة، فقد ارتفع خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ بنسبة ١٣,٥ ٪ إلى ٥٩,٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٥٢,٤ مليار جنيه خلال العام السابق. وقد نتج ذلك عن ارتفاع قيمة القروض المحلية المسددة بحوالى ٣٣,٤ ٪ لتصل إلى ١٠,٤ مليار جنيه خلال عام الدراسة وكذلك ارتفاع قيمة الفوائد المحلية المسددة بنسبة ٥,١ ٪ لتصل إلى ٤٩,٢ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

وقد بلغ متوسط آجال أذون وسندات الخزانة فى نهاية يونيو ٢٠٠٩ ١,٤ سنة، وبلغ متوسط سعر الفائدة المستحق عليها ١١,٢ ٪.

و تشير البيانات إلى إنخفاض إجمالي رصيد الدين الخارجى فى نهاية يونيو ٢٠٠٩ بنحو ٧ ٪ ليصل إلى ٣١,٥ مليار دولار (١٧ ٪ من الناحج الحلى)، وذلك مقابل ٣٣,٩ مليار دولار (٢٠,١ ٪ من الناحج الحلى) فى العام السابق. وجدير بالذكر أن إجمالي الدين الحكومى الخارجى بلغ نحو ٢٥,٨ مليار دولار (٨١,٩ ٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) فى نهاية يونيو ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٢١,٦ مليار جنيه فى يونيو ٢٠٠٨.^٩

وعلى صعيد التطورات النقدية، فقد سجلت جملة السيولة المحلية فى نهاية شهر أغسطس ٢٠٠٩ نحو ٨٣٦ مليار جنيه، حيث إنخفضت معدلات النمو السنوية للسيولة المحلية لتسجل ٧ ٪ خلال أغسطس ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٧,٩ ٪ خلال الشهر السابق. ومقارنةً بمعدل نمو بلغ ١٥,٤ ٪ فى نهاية أغسطس ٢٠٠٨، فقد سجل صافى الأصول المحلية حوالى ٥٧٣ مليار جنيه فى نهاية أغسطس ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٤٩٠ مليار جنيه فى نهاية أغسطس ٢٠٠٨. وترجع هذه الزيادة إلى نمو صافى المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية بنسبة ٥٤ ٪ ليصل إلى ٢٩٩,٥ مليار جنيه ونمو صافى المطلوبات من القطاع الخاص بنسبة طفيفة بلغت ٠,٩ ٪ ليصل إلى حوالى ٣٨٤ مليار جنيه. وبالإضافة إلى ذلك فقد إرتفعت المطلوبات من قطاع الأعمال العام بمعدل ١٩,٨ ٪ لتصل إلى ٣٣ مليار جنيه.

أما عن انخفاض معدل نمو صافى الأصول الأجنبية بحوالى ٩,٥ ٪ مقارنة بـ ٣٦ ٪ فى نهاية أغسطس ٢٠٠٨، فقد نتج ذلك عن انخفاض صافى الأصول الأجنبية للبنك المركزى بـ ٢,٥ ٪ إلى ١٧٨,٦ مليار جنيه فى نهاية أغسطس ٢٠٠٩ مقارنة بإرتفاع قدره ٧٩,٨ ٪ خلال العام الماضى. وذلك تأثراً باختفاء أثر الأساس الناجم عن تفعيل اتفاقية الحساب المجدد بين البنك المركزى ووزارة المالية المصرية فى نهاية يونيو ٢٠٠٨^{١٠} الذى امتد أثره على معدلات نمو صافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى خلال العام الممتد من يونيو ٢٠٠٨ وحتى مايو ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك فقد إنخفض صافى الأصول الأجنبية لدى البنوك بنحو ٢١,٤ ٪ ليصل إلى ٨٥ مليار جنيه فى أغسطس ٢٠٠٩ مقارنة بإنخفاض قدره ٣,٨ ٪ خلال العام الماضى.

أما عن تطور مكونات السيولة المحلية على جانب الخصوم، فقد ارتفعت أشباه النقود بنسبة ٧ لتبلغ ٦٤٨,٥ مليار جنيه فى نهاية أغسطس ٢٠٠٩، كما ارتفع العروض النقدى بنسبة ٧ ٪ ليصل إلى ١٨٨ مليار جنيه. بالنسبة الى صافى الاحتياطى الأجنبى لدى البنك المركزى فقد تراجع خلال شهر أغسطس ٢٠٠٩ بالمقارنة بنفس

فقد سجل إجمالي الإيرادات والمنح انخفاضاً بلغ ٢٣ ٪ خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٩ لتصل إلى ٣٣ مليار جنيه. ويمكن تفسير ذلك بانخفاض كل من الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية بنسب بلغت ٥,١ ٪ و ٥١ ٪ على التوالي خلال فترة الدراسة. وتفسير البيانات التفصيلية الى إنخفاض الحصيلة من الضريبة على الدخل من الشركات بـ ٢٢,٦ ٪ لتصل إلى ٤,٤ مليار جنيه مقارنة بـ ٥,٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. كذلك إنخفضت الإيرادات المحصلة من كل من الضرائب على السلع والخدمات والضرائب على التجارة الدولية بـ ٧,٥ ٪ و ١٧,٥ ٪ ليسجلا ١٣,٢ مليار جنيه و ٣ مليار جنيه على التوالي. كما إنخفضت الحصيلة من الإيرادات الأخرى بـ ٣٩,٦ ٪ إلى ما يقرب ٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٩ بالإضافة إلى إنخفاض المنح بأكثر من ضعف قيمتها المحققة خلال نفس الفترة من العام السابق. وعلى نحو آخر، سجلت الإيرادات المحصلة من الضرائب على الممتلكات إرتفاعاً بأكثر من أربعة أمثال القيمة المحققة خلال نفس الفترة من العام السابق لتصل إلى ١,٧ مليار جنيه مقارنة بـ ٠,٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

على الجانب الآخر، إرتفعت جملة المصروفات بـ ٤,٩ ٪ خلال الفترة يوليو- سبتمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٩ لتصل إلى ٦٨,٣ مليار جنيه مقارنة بنحو ٦٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق. ويرجع ذلك إلى زيادة المصروفات فى جميع الأبواب الفرعية فيما عدا باب الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية.

فقد ارتفعت الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ٨ ٪ لتصل إلى ١٩,٧ مليار جنيه. كما ارتفعت الفوائد المدفوعة بـ ٥٥,٧ ٪ إلى ١٨,٩ مليار جنيه. وبالإضافة إلى ذلك فقد ارتفع الإنفاق على شراء السلع والخدمات بـ ٢٤ ٪ إلى حوالى ٤ مليار جنيه. أيضاً إرتفع الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات) بـ ٣٥ ٪ إلى ٧,٧ مليار جنيه. كما إرتفعت المصروفات الأخرى بحوالى ١٨ ٪ لتصل إلى ٦,٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. وعلى الجانب الآخر، انخفضت فاتورة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية بـ ٤٣ ٪ لتصل إلى ١١,٤ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٠,٢ مليار جنيه خلال يوليو- سبتمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨.^{١١}

وفيما يخص بيانات الدين المحلى الصادرة عن وزارة المالية، فيتم عرضها طبقاً لثلاث مستويات تجميعية^{١٢} مختلفة هي: الدين الحلى لأجهزة الموازنة العامة، والدين الحلى للحكومة العامة، والدين العام الحلى^{١٣}.

وقد إنعكس التحسن الملحوظ فى مؤشرات المالية العامة على أرصدة الدين الحلى خلال الأعوام من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ حتى ٢٠٠٧/٢٠٠٨، حيث انخفضت نسبة الدين الحلى الإجمالى لأجهزة الموازنة العامة إلى الناحج الحلى بـ ٣٤ نقطة مئوية نزولاً من ١٠,١ ٪ فى نهاية يونيو ٢٠٠٤/٢٠٠٥ إلى ما يقرب من ٦,٧ ٪ فى نهاية يونيو ٢٠٠٧/٢٠٠٨. كما استقرت نسبة الدين إلى الناحج الحلى خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

وقد ارتفعت أرصدة الدين الحلى فى نهاية يونيو ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مقارنة بالعام السابق، إلا أنها قد استقرت نسبة إلى الناحج الإجمالى. فقد بلغ إجمالي الدين الحلى لأجهزة الموازنة العامة فى نهاية عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ نحو ٦٩٩,٧ مليار جنيه (٦٧,٤ ٪ من الناحج الحلى الإجمالى) مقارنة بـ ٥٩٩,٦ مليار جنيه فى نهاية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (٦٧ ٪ من الناحج الحلى الإجمالى). كما سجل صافى الدين الحلى لأجهزة الموازنة العامة خلال عام الدراسة نحو ٥٦٢,٣ مليار جنيه (٥٤,١ ٪ من الناحج الحلى الإجمالى) مقارنة بـ ٤٧٨,٧ مليار جنيه فى نهاية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (٥٣,٥ ٪ من الناحج الحلى الإجمالى). ويجدر الإشارة إلى أن الزيادة المحققة فى رصيد الدين الحلى لأجهزة الموازنة العامة خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ترجع فى الأساس الى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٢٣٩,١ مليار جنيه و ٩٢,٥ مليار جنيه على التوالي فى نهاية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مقارنة بـ ١٤٦,٤ مليار جنيه و ٧٨,٥ مليار جنيه خلال العام السابق.

كما بلغ إجمالي الدين الحلى للحكومة العامة ٦١٢,٨ مليار جنيه فى نهاية يونيو ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (٥٩ ٪ من الناحج الحلى) مقابل ٥١٣ مليار جنيه (٥٧,٣ ٪ من الناحج الحلى) فى آخر عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. كما بلغ صافى الدين الحلى للحكومة العامة ٤٦٤ مليار جنيه (٤٤,٧ ٪ من الناحج الحلى الإجمالى) مقابل ٣٨٢ مليار جنيه فى نهاية عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ (٤٢,٧ ٪ من الناحج الحلى الإجمالى). وقد نتج الإرتفاع المحقق فى رصيد الدين الحلى للحكومة العامة خلال عام الدراسة بصفة أساسية عن إرتفاع الدين

٦ يرجع الانخفاض فى الإيرادات الأخرى والإنفاق على المزايا الاجتماعية (جانب المصروفات) إلى أثر فترة الأساس الناتجة عن التسوية التى تمت بين الموازنة و صناديق المعاشات خلال السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

٧ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلى فيما بينهم.

٨ يشمل الدين المحلى لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإدارى، وحدات الإدارة المحلية، و الهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلى للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و

بنك الإستثمار القومي و صناديق التأمين الإجتماعى. أما بالنسبة للدين العام المحلى فيشمل أرصدة الدين المحلى المجمع لكل من الحكومة العامة و الهيئات الإقتصادية.

٩ قام البنك المركزى المصرى بمراجعة أساس توييب الدين الخارجى اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة توييب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير فى جملة الدين (والتي تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصافى حركة الاقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة توييب الديون المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجى للحكومة المركزية و وحدات الحكم المحلى بدلاً من مديونيات "القطاعات الأخرى". وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التوييب الجديد.

١٠ تم تفعيل إتفاقية الحساب المجدد بين البنك المركزى المصرى و وزارة المالية فى يونيو ٢٠٠٨، مما أدى الى إهلاك جزء من السندات الصادرة عن وزارة المالية لصالح البنك المركزى مقابل استخدام وزارة المالية لرصيد الحساب المجدد، ومن ثم انخفضت قيمة الخصوم الأجنبية المستحقة على البنك المركزى و ارتفعت قيمة صافى الأصول الأجنبية لديه، وأثر ذلك على معدلات نمو صافى الأصول الأجنبية لدى البنك المركزى طوال الفترة الممتدة من يونيو ٢٠٠٨ حتى مايو ٢٠٠٩.

الشهر من العام السابق بنسبة ٥.٥٪ ليبلغ ٣٢.٩ مليار دولار، إلا أنه قد ارتفع مقارنة بمستواه في شهر يوليو ٢٠٠٩ والذي بلغ ٣١.٦ مليار دولار.

ومن ناحية أخرى، ارتفعت جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) بنسبة ٧.٢٪ في أغسطس ٢٠٠٩ إلى ٨٢٤ مليار جنيه. منها ٨٧.٣٪ ودائع غير حكومية. كذلك ارتفع إجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية من البنوك (بخلاف البنك المركزي) بنسبة ٣.٣٪ إلى ٤٢٧.٥ مليار جنيه في نهاية أغسطس ٢٠٠٩. وذلك كمحصلة لنمو جملة الإقراض للقطاع غير الحكومي بمعدل ٣.٢٪ ليصل إلى ٣٩٦ مليار جنيه بالإضافة إلى الإرتفاع الطفيف في معدل الإقراض للقطاع الحكومي بنسبة ٣.٨٪ ليصل إلى ٣١.٧ مليار جنيه. أما عن نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية فقد بلغت ٤٧.٧٪ في أغسطس ٢٠٠٩ مقابل ٤٧.٨٪ في شهر أغسطس من العام السابق. بينما بلغت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة الأجنبية ٦٤.٢٪ مقابل ٧١.٤٪ في العام السابق.

وقد انخفضت معدلات الدولار في جملة السيولة المحلية لتصل إلى ١٩.٤٪ في أغسطس ٢٠٠٩ مقارنة بـ ١٩.٦٪ خلال الشهر السابق و ٢٠.٥٪ في شهر أغسطس ٢٠٠٨. بالنسبة لمعدلات الدولار في الودائع خلال شهر أغسطس ٢٠٠٩ فقد انخفضت أيضاً لتصل إلى ٢٥.١٪ مقارنة بـ ٢٥.٣٪ في الشهر السابق ومقارنة بـ ٢٥.٧٪ في شهر أغسطس ٢٠٠٨.

■ **ارتفع معدل التضخم السنوي^{١١} لحضر الجمهورية خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٩ ليصل إلى ١٠.٨٪ مقارنة بـ ٩٪ خلال شهر أغسطس ٢٠٠٩ (١٠.٢٪ لإجمالي الجمهورية خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٨.٤٪ في الشهر السابق).** كما ارتفع معدل التضخم الشهري خلال شهر الدراسة ليسجل ١.٩٪ مقارنة بـ ١.٥٪ خلال الشهر السابق نتيجة إرتفاع معدل التضخم لمجموعة الطعام والشراب ليسجل ٣.٧٪ مقارنة بـ ٣.١٪ خلال شهر أغسطس ٢٠٠٩. وعلى نحو آخر، سجل مؤشر أسعار المنتجين في سبتمبر ٢٠٠٩ نحو ٦.٧٪ مقارنة بـ ٨.٤٪ في الشهر السابق عليه. ومقارنة بـ ٢٢.٦٪ خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٨.

■ **في ضوء الانخفاض التراكمي في معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين خلال الفترة السابقة وكذا تباطؤ نمو الناتج المحلي الحقيقي ولكن بدرجة أقل من المتوقع، قرر البنك المركزي تخفيض أسعار الفائدة على الودائع والإقراض لمدة ليلة واحدة (المعروفة بمعدل الكوريدور) للمرة السادسة على التوالي في ١٧ سبتمبر ٢٠٠٩. حيث تم تخفيض أسعار الفائدة على الودائع والقروض لمدة ليلة واحدة بواقع ٠.٢٥٪ فقط ليصبحا ٨.٢٥٪ و ٩.٧٥٪ على التوالي.**

■ **وبالنسبة لمعاملات القطاع الخارجي، حقق ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ عجزاً كلياً بلغ ٣.٤ مليار دولار مقابل فائض بلغ ٥.٤ مليار دولار خلال العام السابق. وقد حقق ميزان المعاملات الجارية عجزاً بلغ ٤.٤ مليار دولار تقريباً مقابل عجزاً بلغ ٠.٩ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. من جهة أخرى فقد سجل الميزان المالي والرأسمالي صافي تدفقات للداخل بلغ ١.٤ مليار دولار مقابل تدفقات للداخل بمبلغ ٧.٦ مليار دولار خلال العام السابق.**

فعلى جانب ميزان المعاملات الجارية، شهدت جملة الصادرات السلعية خلال ٢٠٠٩/٢٠٠٨ انخفاضا بنسبة ١٤.٣٪ لتصل إلى ٢٥.٢ مليار دولار وذلك نتيجة انخفاض الصادرات غير البترولية بنسبة بلغت ٤.٨٪ لتصل إلى ١٤.٢ مليار دولار. هذا بالإضافة إلى الانخفاض في قيمة الصادرات من

المنتجات البترولية بنحو ٢.٤٪ لتصل إلى ١١ مليار دولار وفي الوقت ذاته سجلت جملة الواردات السلعية إنخفاض بنسبة ٤.٦٪ لتبلغ ٥٠.٣ مليار دولار. وقد أدت هذه التطورات في مجملها إلى نمو العجز التجاري بنسبة ٧.٥٪ ليصل إلى ٢٥.٢ مليار دولار خلال ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقابل ٢٣.٤ مليار دولار خلال العام السابق.

أما عن الميزان الخدمي، فقد انخفض جملة المتحصلات الخدمية بنسبة ١٢.٥٪ إلى ٢٣.٨ مليار دولار وذلك في ضوء الإنخفاض الذي شهدته المتحصلات من كافة بنود المتحصلات في الميزان الخدمي ما عدا الخدمات الحكومية. في الوقت ذاته انخفضت المدفوعات الخدمية بنسبة ٧.٧٪ لتصل إلى ١١.٣ مليار دولار خلال ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقابل ١٢.٢ مليار دولار خلال العام السابق. وكمحصلة لهذه التطورات فقد انخفض فائض ميزان المعاملات الخدمية بنسبة ١٦.٥٪ ليحقق نحو ١٢.٥ مليار دولار خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بنحو ١٥ مليار دولار خلال العام السابق. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المتحصلات الخدمية إلى المدفوعات الخدمية بلغت ٢١٠.٧٪ خلال ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

وقد انخفض صافي تدفقات التحويلات الخاصة بنسبة ٨.٩٪ ليحقق ٧.٦ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وبالتالي فقد سجلت جملة المتحصلات الجارية (شاملة صافي التحويلات الخاصة والرسمية) انخفاضا بنسبة ١٣.٢٪ خلال عام الدراسة لتحقق ٥٧.٢ مليار دولار. في الوقت ذاته إنخفض إجمالي المدفوعات الجارية بنسبة ٥.٢٪ إلى ٦١.٦ مليار دولار مما دفع حساب المعاملات الجارية إلى تحقيق عجز قدره ٤.٤ مليار دولار (-٢.٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وقد انخفضت نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية لتصل إلى ٩٢.٨٪ مقارنة بنحو ١٠١.٤٪ في العام السابق.

وعلى الجانب الآخر، سجل ميزان المعاملات المالية والرأسمالية خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ صافي تدفقات للداخل بقيمة ١.٤ مليار دولار مقابل ٧.٦ مليار دولار خلال العام السابق. وتأتى هذه الزيادة نتيجة لارتفاع صافي تدفق الاستثمارات الأخرى للداخل لتحقق ٤.٢ مليار دولار مقارنة بصافي تدفق للخارج بلغ ٢.٢ مليار دولار خلال العام السابق. ويمكن تفسير هذه الزيادة بارتفاع صافي تدفق أصول البنوك الأخرى (للداخل) لتحقق ٨.٣ مليار دولار مقارنة بصافي تدفق للخارج قدره ٢.٥ مليار دولار خلال العام السابق. ومن جهة أخرى، فقد بلغ صافي تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة للداخل نحو ٨.١ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨. مقارنة بصافي تدفقات للداخل في حدود ١٣.٢ مليار دولار خلال العام المالي السابق. كما سجل صافي تدفقات محفظة الأوراق المالية في مصر تدفق للخارج قدره ٩.٢ مليار دولار خلال عام الدراسة مقارنة بـ ١.٤ مليار دولار تدفق للخارج خلال ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

وأخيراً، سجل بند السهو والخطأ صافي تدفقات للخارج بنحو ٣٣٥ مليون دولار خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقابل صافي تدفقات للخارج بـ ٣ مليار دولار خلال العام السابق.

وقد انخفضت نسبة تغطية الاحتياطي الدولي للواردات إلى ٧.٥ أشهر مقارنة بـ ٧.٩ أشهر خلال العام المالي السابق. كما انخفض مؤشر تغطية الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية إلى ٥٠.٠٪ خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ٥٥.٦٪ خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

■ **أما عن تطورات سوق رأس المال المحلي، فقد ارتفع مؤشر EGX ٣٠ CASE (٣٠ سابقاً) خلال شهر سبتمبر ٢٠٠٩ بـ ٣٦ نقطة فقط ليصل إلى ١٧١٢ نقطة مقارنة بمستواه المحقق في الشهر السابق والذي بلغ ١٧٢٦ نقطة. في حين انخفض المؤشر بـ ٢٩٧ نقطة بالمقارنة بمستواه المحقق في نهاية سبتمبر من العام السابق. كذلك انخفضت قيمة رأس المال السوقي بنسبة ٩.٢٪ في سبتمبر ٢٠٠٩ ليسجل ٥١٥ مليار جنيه (٤٧.٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي).**

^{١١} قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من يناير ٢٠٠٥، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠٠٧ كعشر أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة في ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.